

صنّين

تحدث الوزير علي عبد الله عن ضرورة العودة إلى البند الأول.

وإزاء موقف وزراء المعارضة، اضطر سليمان إلى الدخول في موضوع شهود الزور، فطلب الوزير بطرس حرب الكلام، وقال إن مبادرة بري غير دقيقة، وإن الدخول من الأصل إلى الفرع (إحالة اغتيال الرئيس الحريري وتبعاتها على المجلس العدلي في شباط 2005، واعتبار شهود الزور من تبعاتها) لا أساس قانوني له، إذ إن الأصل بات من اختصاص المحكمة الدولية، وإن هذا التفاف على المحكمة. فدافع الوزير محمد فنيش عن الموضوع، مشيراً إلى أنه سبق لمجلس الوزراء أن أحال قضايا سرقة إلى المجلس العدلي. ثم تحدث باسيل عرضاً، وطالب ببت الموضوع نهائياً.

وبعد فنيش، تحدث الحاج حسن بالتفصيل عن موضوع المحكمة الدولية، ثم تحدث خليفة، موضحاً أن بري عندما طرح مبادرته لم يستند إلى الأصل والفرع (بل جاء هذا الطرح بعد 3 جلسات لإيجاد حل حتى لا يكون هناك رايح وخاسر). وأشار إلى أن الإحالة على المجلس العدلي تحصل قبل انتهاء التحقيق، والمجلس العدلي هو الذي يعين محققاً عدلياً، معتبراً أن طرح بري هو طرح تنازلي للوصول إلى منتصف الطريق، ولا يراد منه إحراج القضاء. وقال إن ملف شهود الزور ليس موضوعاً خلافياً «بل كان محط إجماع بعد حديث الرئيس الحريري عنه، ولم نتحدث عن القرار الاتهامي والمحكمة».

كذلك تحدث في الموضوع الوزيران ميشال فرعون وجبران باسيل، فيما لفت أن أي وزير من حصتي رئيس الجمهورية واللقاء الديموقراطي، لم يدل بأي موقف. وفي ظل تمسك كل فريق بموقفه، أصر وزراء المعارضة على التصويت، رافضين نقاش أي بند قبل ببت ملف شهود الزور، عندها تدخل رئيس الجمهورية قائلاً: الواضح أنه ليس هناك توافق، والمجلس غير جاهز للتصويت، وبالتالي لا بد من إرجاء هذا البند إلى جلسة لاحقة، وأردف بأن هناك بنوداً على جدول الأعمال ملحة ولا بد من اتخاذ قرارات فيها، «فلماذا لا نبحث على الأقل قضية نقل الاعتمادات»، مع الإشارة إلى أن الأمينين العامين لرئاستي الجمهورية ومجلس الوزراء سالم أبو صاهر وسهيل بوجي كانا قد



الحريري يريد قرارات في مجلس الوزراء (هينم الموسوي)

تعمل «بتقنية فنية عالية، تصل إلى حد كشف أهداف بعيدة المدى وتحديد أهداف أرضية بدقة، وتحديد إحداثيات أهداف أرضية لتسهيل ضربها، كذلك يعمل الليزر حتى حدود 20 كلم، بما يحقق تغطية كامل السلسلة الشرقية ومنطقتي صنين والباروك والمناطق المجاورة ونقل ما يجري فيها».

ودعت القيادة المواطنين «إلى ضرورة التنبه إلى أي جسم مشبوه يعثر عليه وعدم العبث به، تحسباً لإمكان تفجيرها، وإفادته أقرب مركز عسكري عنه ليصار إلى إجراء اللازم بشأنه من قبل الأجهزة المختصة».

واللافت أنه بعد إعلان كشف هاتين المنظومتين، حُلقت طائرة حربية إسرائيلية فوق المياه الإقليمية اللبنانية دائرياً، وعلى 3 دفعات، أُلقت خلال اثنتين منها ما مجموعه 11 قنبلة مضيئة، قبل أن تخرق في الثالثة جدار الصوت، مسببة زعراً في عدد من مناطق الجنوب وصولاً إلى بيروت، وسط تضارب الأنباء عن طبيعة الدوي الذي سمعه المواطنون، إذ سارع بعض وسائل الإعلام إلى القول إنه ناتج من هزة أرضية، وذكر بعضها الآخر أن سببه انفجار لغم بحري.

وقد أدان رئيس الحكومة والرئيس فؤاد السنيورة خرق جدار الصوت «في منطقة صيدا والجنوب»، ورأى الثاني أنه يهدف «إلى توتير الأجواء وبت الخوف بين سكان المدينة الذين اعتادوا أعمال إسرائيل العدوانية».

تفكيك منظومة ثانية أكثر تعقيداً في مرتفعات الباروك. وذكرت أن العثور على هاتين المنظومتين «جاء نتيجة معلومات حصلت عليها مديرية الاستخبارات من مصادر المقاومة».

وفي معلومات قيادة الجيش عن منظومة صنين أنها «عبارة عن خمسة أجزاء تحوي: نظاماً بصرياً، ونظام إرسال الصورة، ونظام استقبال إشارات التحكم في المنظومة، وإدارة التحكم في المنظومة ومصادر تغذية المنظومة بالطاقة»، وأنها

تظهر جميع الأطراف اللبنانية واقعية وحساً بالمسؤولية».

انجاز أممي نوعي

في هذا الوقت، ومع أن الأنظار كانت تتجه إلى جلسة الحكومة، جاء الحدث من جبال صنين والباروك، حيث أعلنت مديرية التوجيه أن وحدة متخصصة من الجيش فككت منظومة تجسس وتصوير زرعتها العدو الإسرائيلي في منطقة صنين، وأن وحدة أخرى تعمل على

طرحا إمكان ببت قرارات نقل الاعتمادات، لكونها تدخل ضمن تسيير شؤون الوزارات.

وقبل أن يوشك سليمان على الانتقال إلى البند الثاني، طلب فنيش الكلام، وتوجه إلى رئيس الجمهورية بالقول: «يا فخامة الرئيس، موففكم هذا كسر لموقف سياسي لتيار لبناني كبير، ونصحك بلاها...» عندها رفع سليمان الجلسة.

وبعد رفع الجلسة، قال الوزير إلياس المر إنه كان قد طرح البحث في مسألة «التحريض»، ولأنها لم تناقش، فإنه يطلب بحثها في الجلسة المقبلة بعد بند شهود الزور مباشرة.

وهكذا أنهى مجلس الوزراء جلسة كانت قد بدأت «تقلق» العالم وتشغله بحسابات تأخر انعقادها، حيث ذكر منسق عملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سير، في مطالعته أول من أمس أمام مجلس الأمن، أن «الخلاف بين الأطراف اللبنانية عطل عمل مجلس الوزراء منذ العاشر من تشرين الثاني الماضي». وتبعه أمس سفير فرنسا دوني بيتون الذي حيا بعد زيارته الحريري أمس «قرار رئيس الجمهورية بالتنسيق مع رئيس الحكومة دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد، علماً بأنه لم ينعقد منذ 10 تشرين الثاني الماضي». ولم يكتم بيتون بذلك، بل تحدث عن ضرورة «أن

[GOLD] LIGHTS now.
same taste. new pack.

وزارة الصحة تحذّر: التدخين بيؤدّي إلى أمراض خطيرة ومُهمّلة. مستوردة ومورّعة من قبل إدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية.



إلغاء المحكمة ليس توجهاً رسمياً لدى حزب الله لكن المحكمة لا تعيننا ولا القرار الاتهامي



شهود الزور، المحكمة تحميمهم، والحكومة اللبنانية هذه تحميمهم. الليلة (أمس) كانت الحكومة اللبنانية تحمي شهود الزور الذين أخذوا البلد إلى الفتنة لمدة أربع سنوات، هم لا يحمون زهير الصديق وفلانا وفلانا، بل هم يحمون من صنعهم.

وكرر: المحكمة لا تعيننا، والقرار الظني لا يعيننا، وإذا أخرجتم قراراً ظنياً بحق أي أحد فنحن لا نسلم أحداً ولا نستسلم. ثم فتح باب للمعالجة، قاموا بمبادرات واتصالات ولقاءات ومسعى السين - سين، فقلنا إنه لا مشكلة لدينا ونحن جاهزون.

ولفت إلى أن إلغاء المحكمة ليس توجهاً رسمياً لدى الحزب، لأننا نعرف أن مجلس الأمن الدولي عندما يأخذ قراراً فهو يأخذه لكي يكمل به. فهو يأخذ قراراً مبنياً على استراتيجيات ومشاريع كبيرة، ولسنا نحن ولا غيرنا نلغي قرار مجلس الأمن الدولي. نعم التطورات والأحداث تستطيع أن تجمّد قرارات مجلس الأمن. فكم هناك من قرارات لها علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي؟ هل ترون أي قرار لمجلس الأمن الدولي فعلاً؟

فاسدين؟ هل يقبل بتجاهل الفرضيات الأخرى؟ وهل يقبل بشهود زور بُنيت على شهاداتهم سنوات وأنتم تعرفون أنهم كذّابون؟ وأنتم تعرفون أنكم صنعتم هؤلاء، وبني عليهم وضع سياسي ووضع شعبي ووضع ثقافي ووضع اقتصادي وبرلمان وحكومة وعلاقات دولية. ولذلك نعم، أنا أقول لكم الليلة، وهذه ليلة أقول الحق: المحكمة الدولية تحمي شهود الزور. ولأن ميليس وليمان شريكان في تصنيع شهود الزور، ولأن المحققين في المحكمة الدولية شركاء في تصنيع شهود الزور، ولأن هناك قيادات سياسية وأمنية في لبنان صنعت